■.. مستشفى الأمراض النفسية

□ .. خدمات الرعاية النفسية في مختلف المرافق تقدم في ظل ظروف مختلفة ومعوقات تمثل في مجملها تحديا أمام المعنيين على هذه المرافق والمسؤولين في وزارة الصحة للتغلب على تلك الصعوبات والارتقاء بمستوى ما يقدم من رعاية، وفي هذا التحقيق نقف أمام واقع الرعاية الصحية النفسية بما يعترضها من صعوبات وإن كانت لم تحد من جهود تبذل ورعاية فتحت أبوابها أمام المئات من محتاجيها ولم تتطور مع مرور السنوات تتبدد المخاوف من ظروف صعبة لازالت تواجهها هذه المرافق ولا يمكن معها التقليل اطلاقا بمستوى ما يقدم كما لا يمنع أيضا من مشاركة القائمين على هذه المرافق الأحساس بما يعترضهم من معوقات ومناقشة الأسباب والآثار محاولين الوصول للحلول الكفيلة بالتغلب عليها.

وكما يرى المعنيون فإن تطوير خدمات الرعاية النفسية ينبغي أن يصدر من واقع فعلي مدروس وطرق علمية وعملية مواكبة للامكانات .

اعتبرت الخطة الخمسية الثانية للتنمية الصحية في الجمهورية اليمنية ٢٠٠١-٢٠٠٥م بأن الأمراض النفسية واحدة من الأمراض العصرية التي يكثر انتشارها في العالم حيث يبلغ معدل انتشارها العالمي بحوالي ١٥٪ بمعنى أن هناك ١٥٠ فردا يعانون من الأمراض النفسية من كل ١٠٠٠ شخص .. ولا توجد معلومات دقيقة على المستوى المحلي لتحديد حجم المشكلة إلا أن د/صالح غانم من مشروع البرنامج الوطني للصحة النفسية يؤكد أن الأمراض النفسية تعد أكثر انتشارا معللا ذلك بتدني الوعي لدى المجتمع وكذا تدني الرعاية الصحية المقدمة للمرضى النفسيين ناهيك عن التكلفة العالية للأدوية وندرة الأماكن المتخصصة لذلك فقد هدفت الخطة الخمسية إلى خفض معدل الاصابة بالأمراض النفسية بنسبة ٣٠٪ مما هي عليه حاليا وبحلول عام ٢٠٠٥م.

غير أن د .صالح غانم يسجل ملاحظات عدة حول الخطة الخمسية لبرنامج الصحة النفسية منها عدم وجود تشخيص فعلي وحقيقي لحجم مشكلة الأمراض النفسية في اليمن وكذا عدم وجود قاعدة بيانات محددة لاسباب ومسببات الأمراض النفسية بحسب الانتشار وبحسب الخطورة.

تحقيق /سعيد الجعفري

احتياجات باتت أكثر من ملحة

النهوض بالرعاية النفسية من أين يبدأ ..؟؟

■ لاتقلق فالأمل بالشفاء قائم

مستوى

● مرت المرافق الصحية الخاصة بالرعاية النفسية بمراحل من التطوير مع الأيام وظل واقعها يشهد تحسنا وإن لم يرتق إلى مستوى الطموحات وما هو مطلوب ولايزال محل عدم رضا المعنيين ودون المستوى المطلوب لكن تبقى مساحة التغيير الحاصلة مع مرور الأيام محل تفاؤل. فمثلاً مستشفى الأمراض النفسية والعصبية بمحافظة عدن والذي يعد المستشفى التخصصي الأول كان مجرد مصحة نفسية تعرف بمصحة السلام افتتحت في ديسمبر ١٩٦٦م لينتقل إليها آنذاك جميع المرضى والمحتجزين في سجن المنصورة بعدن وتقتصر على أقسام محدودة تقدم خدمات بسيطة حتى جاء عام ١٩٧١م كانت معه المصحة قد حققت نقلات أفضل مما كانت عليه في السابق حيث حظيت المصحة بالاستقلال الإداري الكامل بعد أن كانت تتبع المستشفى الجمهوري بعدن وتدار من قبل أحد الأطباء فيه كما تم خلال تلك الفترة إخلاء قسم الجذام وكذا الأمراض المعدية من المصحة وحددت العلاقة بين الصحة وأقسام الشرطة بما يلغي التعامل الذي كان بينها على أن المصحة عبارة عن سجن للمرضى وجرى خلال هذه المرحلة حسب د/خالد احمد ناصر السلامي مدير عام المستشفى العمل على استقطاب التخصصات التكاملية في مجال الصحة النفسية وبدأت معها برامج الصحة النفسية في قالبها التكاملي تنشط في مختلف الاتجاهات ومع الربع الأخير من السبعينات تشكل لأول مرة الفريق الاكلينيكي المعالج، وفي مرحلة الثمانينيات شهدت أيضا تغيرات وكذلك شهدت مرحلة التسعينات العديد من المتغيرات السريعة والهامة عكست نفسها على مجمل الخدمات الصحية وعلى وجه الخصوص على الخدمات الصحية النفسية، وفي بداية النصف الأول من التسعينات بدأت وزارة الصحة تعطي للمستشفى أهمية خاصة باعتباره المستشفى التخصصي الوحيد في الجمهورية وبدأت أوضاع المستشفى تتحسن تدريجيا وخصوصا فيما يتعلق ببعض التجهيزات واعمال الصيانة الشاملة وغيرها من التطورات المتعاقبة ، وفي النصف الثاني من التسعينات شهد المستشفى نشاطا ملحوظا حيث حصل المستشفى على الاستقلال المالي الكامل وازداد عدد الأطباء العموم والفنيين في مجالات المختبر والأشعة والصيدلة وتم مؤخرا تجهيز المستشفى بأجهزة حديثة متطورة مثل جهاز تخطيط الدماغ وأجهزة الكمبيوتر والأشعة وغيرها من المعدات والأجهزة في المختبر وكذا معدات للترفيه والانشطة الاجتماعية والعلاج الطبيعي كما حصل المستشفى على دعم مناسب للموازنة ودعم مالي لترميم المستشفى بشكل كامل..

في صنعاء

● ويقدم د/عبدالله الشرعي قسم الأمراض النفسية بهيئة مستشفى الثورة العام بصنعاء لمحة تاريخية عن إنشاء قسم الأمراض النفسية والعصبية ضمن هيئة مستشفى الثورة العام بصعنعاء احتوى على العيادة الخارجية وقسم للرقود وبسعة عشرين سريرا (١٥ سريرا للذكور و٥ أسرة للاناث بالاضافة إلى ١١ سريرا للأمراض العصبية.

وقدم قسم الأمراض النفسية والعصبية منذ ذلك الحين خدمات المعالجة الدوائية والتشخيصية والمعالجة النفسية والاجتماعية ويعمل بالقسم عدد من الأطباء النفسيين وأطباء العموم والاخصائيين.

ويشهد تطورات مستمرة ففي عام ١٩٩٦م تم فصل وحدة الأمراض العصبية وضمت إلى قسم الباطنية العامة ليبقى قسم الأمراض النفسية مستقلا حتى عام ٢٠٠٣م الذي مثل مرحلة جديدة من هذا الاهتمام ليتم انشاء مبنى جديد لقسم الأمراض النفسية بزيادة في السعة السريرية أي ٢٥ سريرا مقابل ٢٠ سريرا عن السابق وتم فصل قسم الرجال عن قسم النساء واحتوى على الصالات الواسعة في كلا القسمين وحديقة خاصة بالقسم وبعض وسائل الترفيه للمرضى والمستوى الفني الجيد للغرف والذي بدأ العمل الفعلي فيه في فبراير من العام الحالي ويقدم القسم العديد من الخدمات العلاجية منها خدمات التشخيص والمعالجة الدوائية لجميع المرضى المترددين على العيادة الخارجية للقسم بالاضافة إلى المعالجة النفسية والاجتماعية للبعض منهم وكذا خدمات التشخيص والمعالجة لكل المرضى الراقدين في القسم والمعالجة باستخدام التنبيه الكهربائي والمعالجة الكهربائية وتقديم الخدمات الاستشارية وصرف بعض الأدوية لبعض المرضى لمرتادي العيادة الخارجية ولجميع المرضى الراقدين بالقسم مجانا وغيرها من الخدمات الأخرى.

خدمات متعددة

● وفي مستشفى الثورة العام يتعز تم تأسيس قسم الامراض النفسية في ديسمبر ١٩٨١م ومنذ تلك الفترة مر بالقسم بمراحل عدة وأصبح حاليا يقدم العديد من الخدمات العلاجية ويتبع برنامجه العلاجي النظام العالمي في المعالجة ويقدم العلاج لعضلات الذهن ويجري فيه استخدام الصدمات الكهربائية في الحالات التي تستدعي ذلك وكذا يتم في القسم العلاج النفسي التدعيمي ويجري استخدام العلاج النفسي بأنواعه المختلفة مع المرضى النفسيين من وإلى العيادة النفسية ويتم توعية أفراد أسرة المريض العقلي بنوعية المرض وعلاجه وكيفية التعامل معه نظراً لأهمية ذلك في علاج المريض.

مرافق خاصة بالرعاية النفسية هي الأخرى تقدم العديد من الخدمات المتعلقة بمجال الرعاية منها دار الرعاية النفسية بأمانة العاصمة ويعتبر أكبر مستشفى نفسي حديث بسعة٢٠٠ سرير وتقوم سياسة المستشفى العلاجية على مبدأ البنية العلاجية الآمنة والمريحة ويتولى تقديم الرعاية فريق طبي واستشاريون ويستقبل المستشفى الحالات النفسية الحادة والمزمنة للاقامة القصيرة والطويلة كما أنه يراعى بعض الحالات للاقامة الدائمة ويحتوي المستشفى على منامات من الدرجة الثالثة في القسم العام ومن الدرجة الثانية ثم الأولى في القسم الخاص الذي يحتوي على قاعة للاستراحة ويتضمن انشطة مختلفة .

المشكلة

ما يقدم من خدمات لا يصل إلى المستوى الذي يتطلع إليه القائمون على هذه المرافق ويصفون الواقع الحالي بالمتدني ليس وحدهم المرضى النفسيون من يواجهون المعاناة في الطب النفسي، وعموما تعترضه الكثير من المعوقات والصعوبات التي أدت في مجملها إلى تدني واقع الصحة النفسية في اليمن بحسب المختصين والعاملين في هذا المجال تبدأ من الظروف المحيطة بالكادر المتخصص ومستوى التأهيل في امر انعكس على مستوى الاداء أو عدم الاستفادة من الكادر الحالي ويسجل المهتمون ملاحظات عدة حول عملية القبول للطلاب الملتحقين بالدراسة في الجامعات اليمنية في مجال علم النفس والاجتماع وطبقاً لتأكيداتهم فإنه لاتوجد سياسة قبول في الجامعات واضحة تحدد عدد الطلاب المراد تأهيليهم على ضوء احتياجات التنمية الاجتماعية والقدرة الاستيعابية إلى جانب ان عملية القبول لهؤلاء الطلاب من حملة الشهادة الثانوية العامة أدبي وبدرجات نجاح متدنية كما يقول د/حسن قاسم اختصاصي علم النفس الاكلينيكي من جامعة عدن الذي يذكر ان البرنامج الدراسي يفتقر إلى الجانب التطبيقي العلمي والمختبري ويعتمد على التلقين النظري بالإضافة إلى ان خريجي الجامعة في علم النفس يفتقدون إلى المهارات الأولية والقدرات الأساسية في مجالات علم النفس التطبيقي المهني.

ويوضح المختصون في هذا المجال ان جميع مناهج وبرامج تدريس عبارة عن نسخ منقولة من بعض الجامعات العربية والتي هي بحكم تقاليدها ولوائحها الداخلية تجد صعوبة في مواكبة التغيرات الحديثة لعلم النفس التطبيقي ويقول الدكتور حسن قاسم أن هذه المناهج والبرامج لايزال يغلب عليها الجانب النظري وندرة الجانب التطبيقي العملي ومايقدم بعد من العلوم النظرية الانسانية الاجتماعية البحتة حيث تفتقد المناهج الدراسية إلى النظرة الشمولية والتكاملية لتخصص علم النفس كمهنة وعلم يجمع العلوم الطبيعية والتكنولوجية والاجتماعية الانسانية هذا بالاضافة إلى عدم تلبية مناهج التدريب والتأهيل في الجامعات اليمنية لاحتياجات التنمية ومتطلبات سوق العمل وتطوير مجالات علم النفس الحديث .. مع ذلك وعلى الرغم من ان خريجي علم النفس سواء من الجامعات اليمنية أو العربية وغيرها يصل إلى ٥٠٠ الا انه يعمل فقط ٢٠٪ منهم في مجال تخصصه و ٣٥٪ يعملون في مجالات أخرى لاعلاقة لها بتخصصاتهم اما النسبة الباقية والتي تمثل ٥٥٪ منهم لايعملون لا تخصصاتهم أو غيرها وفقا لاحصائيات في هذا السياق.

دور الجمعيات

● كان من الممكن ان تلعب الجمعيات النفسية دوراً كبيراً في الارتقاء بواقع الخدمات الصحية النفسية والرفع من مستوى الطب النفسي وتطوره الا أن واقع هذه الجمعيات للأسف بحاجة إلى ان التحسين اولاً فأغلب هذا الجمعيات لازالت تفتقر إلى الكثير من مقومات البناء المؤسسي ويخلص د/معن عبدالباري رئيس الجمعية اليمنية لعلم النفس في تقييمه لمستوى هذه الجمعيات في دراسة ميدانية إلى غياب الرؤى والخطط والبرامج الاستراتيجية لدى معظم الجمعيات ومحدودية نطاق النشاط الجغرافي لمعظمها في المدن الكبرى «صنعاء وعدن وتعز» وإلى الضعف الملحوظ في الموارد والامكانيات البشرية والمادية للمجمعيات وكذا ضعف ومحدودية مستوى البرامج والنشاط المقدمة من قبل الجمعيات وعدم استفادة هذه الجمعيات بشكل جيد من التجمعات الاقليمية والدولية المماثلة في حقل الاختصاص حتى من المنظمات الدولية العاملة في اليمن.

وبينت الدراسة أن عدد الجمعيات المختصة في الصحة النفسية لايتجاوز «سبع منظمات» أي مايمثل ٠,٢٪ من أصل ثلاثة آلاف جمعية غير حكومية معلن عنها في اليمن وأشارت إلى محدودية حجم العضوية في الجمعيات والذي وصل في مجموعه إلى «١١٨٦» عضوا فقط ولفت إلى عدم إمتلاك الجمعيات لمقار رئيسية مستقلة وخاصة بها حيث ان ٥٧,١٪ تشترك في مقراتها مع مؤسسات أخرى في المبنى وان غالبيتها تعمل في الاتجاه الخيري اي ٧١,٤٪ ولاتوجد سوى جمعيتين فقط ذات طبيعة مهنية تخصصية كما ان غالبية الجمعيات لم تتم برامج تقييم لنشاطها من قبل أي مؤسسات حكومية أو غير حكومية بما تمثل نسبته ٥٧,١٪ بينما «٤٢,٨» فقط من تم لها مثل هذا التقييم إلى جانب تدني حجم الموازنة لهذه الجمعيات.

عوائق

● تواجه الاقسام الخاصة بتقديم الرعاية النفسية بالمستشفيات العامة وعوائق تعترض أداءها أبرزها قلة الامكانيات المادية التي لاتفي بالاحتياج الفعلي والنفقة التشغيلية المطلوبة فعليا والأعداد الكبيرة للمرضى القادمين إلى المستشفيات وغدت تشكل ضغطا هائلا يفوق القدرة الاستيعابية وقلة الكادر الطبي والتمريض والفني الذي لايفي بالاحتياج الفعلي نظرا لعزوف الأطباء عن العمل في هذا المجال إما لغياب الحوافز المادية الكافية أو لانعدام التأهيل إضافة للنظرة الاجتماعية التي تلحق المشتغلين في تقديم الرعاية النفسية.

الأمر يبدو مقلقا في قسم الأمراض النفسية بهيئة مستشفى الثورة بأمانة العاصمة – الذي شكى من هذه العوائق كما لم يختلف الأمر بالنسبة للقسم التابع لمستشفى الثورة بمحافظة تعز .. فالقسم الذي يتسع لستين سريرا اعداد مرضى يفوق العدد بالضعف وتعاني الصيدلية فيه من نقص الأدوية ولم يستلم القسم الاجزاء منها من صندوق الأدوية ومازال في انتظار المزيد ويتفق معاناة القسم جراء عدم ميزانية خاصة به مع قسم مستشفى الثورة بالأمانة والمرتبطة بالمستشفى عموما كما أن غياب الحوافز المادية وعملية التأهيل أدى إلى عزوف الأطباء عن العمل في القسم وانتقال الأطباء للعمل في القطاع الخاص دون مواصلتهم كما كان يفترض في الاتجاه نحو الحصول على درجات علمية عليا..

ومن قسم الطب النفسي في كلية الطب بجامعة صنعاء يظهر انعدام الرغبة في العمل في مجال الطب النفسي وكذا غياب التنسيق بين الجهات المعية المختلفة مع المؤسسات الأكاديمية حيث لا توجد أي صلة رسمية ملزمة بين اقسام الطب النفسي في الجامعات والوزارات المعنية بالتعليم والصحة.

الحلول

● واقع المعاناة التي تعيشها المرافق المعنية بتقديم الرعاية النفسية من جهة والطب النفسي بما يعترضه من تحديات جعلت المعنيين والمختصين في هذا المجال يلتقون مع جهات عدة ومؤسسات مختلفة للوقوف على واقع المشكلة في ورشة عمل منتصف الشهر الماضي وخلصوا إلى جملة من الحلول في ضوء تلك المعاناة أبرزها التشديد على ضرورة التعامل مع قضية الصحة النفسية باعتبارها قضية المجتمع ككل وواجب الجميع وتوفير الامكانيات المادية لجميع المرافق العاملة في هذا المجال وغيرها من الاحتياجات والكوادر ناهيك عن ما يتضمنه برنامج الصحة النفسية من حلول للمشكلة وغيرها من التوصيات.

مناهج علم النفس بالجامعات تفتقد المصداقية العملية

■ الاستراحات جزء من العلاج

■ المستشفيات النفسية .. تعاني من إقبال كبير أيضا

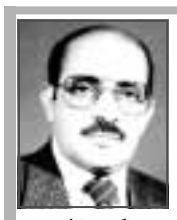

أشواق

عبدالكريم الخميسي

الماء..والكهرباء

■.. نبدأ بالكهرباء فنقول: إذا كانت المؤسسة مصرة على استراتيجيتها المعروفة والمشهورة«طفي- لصي» فإننا نقترح عليها استصدار «قانون احتكار» لاستيراد الشمع من بلد «المنشأ» وبيعها للمواطن بسعر التكلفة ،وتستطيع ايضا ان تحصل على كمية كبيرة من الشمع عن طريق «القروض الائتمانية الميسرة» ثم توزع على المستهلكين مقابل نسبة محددة تضم على قيمة الفواتير!!.

■ اما مؤسسة المياه والصرف الصحي.. فلا ندري باي حق تفرض ٨٠٪ من قيمة استهلاك المياه لصالح المجاري باسم الصيانة؟؟ مع ان المجاري حديثة المنشأ ولاتحتاج لهذه النسبة العالية لصيانتها والمفروض ان لا تزيد النسبة عن ٢٥٪ بالكثير ،فمتى سيتم التراجع عن هذا الاجحاف ايها المؤسسة ومتى يستيقظ «أصحابنا» في مجلس النواب لتعديل النسبة ورفع الظلم عن كاهل الناخبين؟؟.

■ اما الوزارة الجليلة فما زالت نايمة في العسل ،ولم تصل بعد الى قرار بشأن تعويض النقص الخطير في «حوض صنعاء» والغريب انه كلما اقترب الخطر زاد الصمت «ومابدا بدينا عليه»..؟

حكمة اليوم

● أسوأ العلماء اقربهم الى الامراء، وأسوأ الامراء أبعدهم عن العلماء!!.

ص . ب (٤٨٤١)
alkhmisy@hotmail.com

تأملات

محمد العريقي

مهام مؤتمر المجالس المحلية

■.. بعد ايام قلائل ينعقد المؤتمر السنوي الثالث للمجالس المحلية.. تأكيدا على مضي بلادنا نحو المشاركة الواسعة في ادارة شئون المجتمع.. بعد ان تزايدت مطالب الانسان اليمني في الحضر والريف ومافرضته تلك المطالب من تعقيدات وضغوطات على اداء السلطة المركزية.

● وكان من الطبيعي وهو التوجه العصري الحديث ان يتعلم افراد المجتمع على ادارة شئون حياتهم بانفسهم.. باتباع اساليب الحكم المحلي وفي هذه الخطوة فوائد كبيرة للسكان.

●وأول هو الفوائد هي خلق أسس متينة وفعاله للتنمية السياسية وفك عقد الخوف والتردد في التفكير المتعلق بتحديد مطالب الحاضر ورسم رؤية وتطلعات المستقبل من خلال ابدأ الاراء والافكار بمجمل المطالب الحياتية التي تهم الانسان اينما كان.

●وثانيا التمرس والممارسة على حرية الاختيار للاعضاء في المجالس المحلية على قاعدة الديمقراطية والقناعة الشخصية.

● وثالثا: وهو المهم.. هو اكساب الناس وخاصة الذين يفوزون في انتخابات المجالس المحلية خبرة اعداد الخطط والبرامج للمشاريع الخدمية والانتاجية في مناطقهم.

وهذه العملية ساعدت الفنيين في المجالس المحلية ان يكونوا اكثر احتكاكا وتلمسا القضايا مناطقهم.

● المعايير السابقة تنطبق على عضو المجلس المحلي النشيط والفاعل والذي قدم لهذا العمل الطوعي الفضيل والمفضل برغبة حقيقية وبدافع خدمة واستخلاص خبرة وممارسة للعمل الطوعي والمشاركة الجماعية.

● اما الذين يهوون الاضواء ..ويجيدون الكلام.. ويتهيأون للنقاش في المؤتمر لابراز حضورهم امام الحضور.. وتأسيس موطئ قدم لانتخابات قادمة فهؤلاء يفترض ان يحاسبوا ضمائرهم قبل ان يفكروا بأساليب التلميع والتمييع لاعمال المؤتمر.

ولابد ان تتاح فرصة كافية للمجالس المحلية الناجحة ان يكون لها نصيب كاف للنقاش وعرض التجارب الناجحة حتى تستمر مسيرة المجالس المحلية كعمل يسرع من وتيرة التنمية في كل المجالات.

alariky@maktoob.com